



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

(العدد رقم ٧) ٢٥ رمضان ١٤٤١هـ - ١٨ مايو ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

المملكة العربية السعودية ترفع ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٥٪: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لترشيد المالية العامة
بيترو شومان



فيروس كورونا المستجد وداعش: مقارنة الخطاب القومي
سمية فطاني



أولويات التنمية السعودية بعد فيروس كورونا المستجد، وفيما بعد حرب الأسعار
جان فرانسوا سيزنيك



نظرة عامة
الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

وفقاً لما ورد في مجلة «نيو ستيتمان» البريطانية، مؤخراً، فإن أوبئة أمراض الجهاز التنفسي تظهر عادة في موجات، وغالباً ما يُشار إلى جائحة إنفلونزا عام ١٩١٨م مثلاً لذلك

يمكن تكرار هذا السيناريو مع فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)؟ لقد حذّر خبراء، مثل البروفيسور **ديفيد هنتر**، المتخصص في علم الأوبئة والطب في جامعة أكسفورد، من أن إعادة فتح الاقتصادات الوطنية؛ بالسماح لأعداد كبيرة من الناس بالاختلاط في مجموعات، أو العودة إلى العمل، يُنذر بوقوع موجة ثانية من الوباء، خاصةً إذا اتسع نطاق الفيروس بسبب أحداثٍ من شأنها أن «تنتشر الوباء بسرعة فائقة». من الأمثلة على مثل هذه الأحداث المحتملة: مباريات كرة القدم. فعلى سبيل (تابع إلى ص ٢)

(الإنفلونزا الإسبانية: انظر العدد رقم ٥). فبعد الموجة الأولى الخفيفة نسبياً، في ربيع نصف الكرة الشمالي من ذلك العام، انحسر المرض تدريجياً، قبل أن يعود مجدداً في النصف الأخير من أغسطس (يختلف التاريخ باختلاف المكان من العالم). كانت هذه الموجة الثانية، هي الأكثر فتكاً، والتي تسببت في غالبية وفيات هذا الوباء، التي قُدّرت بـ٥٠ مليوناً. ثم حدثت موجةً ثالثة في الأشهر الأولى من عام ١٩١٩م، وكانت خطورتها وسطاً بين الموجتين الأخرين. في الوقت الحالي، وبالنظر إلى تخفيف عمليات الإغلاق في عدد من الدول، هل

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٥/١٧)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ يعينها على هَدْيِ الموقَّعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

أعلنت وزارة الداخلية في ١٢ مايو أن الحظر الكامل سيطبق من جديد في جميع أنحاء المملكة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ مايو، وذلك بعد نهاية شهر رمضان المعظم تزامناً مع حلول عيد الفطر المبارك، وهي مناسبة، تلتنق التجمعات العائلية للاحتفال بها في الأوقات العادية. ووفقاً لوزارة الصحة بالمملكة، فإن الحظر الكامل يأتي على إثر تقارير عن إصابة أربع عائلات بفيروس كورونا بعد حضور إفطار جماعي خلال الأيام الأولى من شهر رمضان.

حالات التعافي: ٢٥٧٢٢

الوفيات: ٣١٢

الحالات المؤكدة: ٥٤٧٥٢

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرضٍ مُوجزٍ لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني: mthompson@kfcris.com

المثال، كان البروفيسور **جون أشتون** - من ليفربول، المملكة المتحدة، وهو المدير الإقليمي السابق للصحة العامة - أحد الأصوات التي عارضت قرار السماح لـ ٣٠٠٠ من مشجعي «أتليتيكو مدريد» بالسفر إلى مدينة ليفربول لحضور مباراة دوري أبطال أوروبا في ١١ مارس المنصرم؛ في الوقت الذي كانت فيه مدينة مدريد تشهد تفشياً حاداً لفيروس كورونا. ويعتقد البروفيسور أشتون أن الزيادة اللاحقة في وفيات (كوفيد-١٩) في ليفربول كانت مرتبطة بتلك المباراة المثيرة للجدل. ولنضرب مثلاً آخر: أعلن في ألمانيا عن استئناف دوري الدرجة الأولى الألماني لكرة القدم (البوندزليجا)، ودوري الدرجة الثانية (البوندزليجا ٢)، يوم السبت ١٦ مايو، ليكون بذلك أول الدوريات الأوروبية التي تُستأنف بعد إجراءات الإغلاق لمواجهة فيروس كورونا. وأعلن الاتحاد الألماني لكرة القدم (DFB) أن الموسم سيُستأنف في ظل بروتوكولات صحية

يُسارعون الآن لاحتواء موجة جديدة من فيروس كورونا بعد أن خالطت مجموعة من أكثر من ١٠٠ شخص رجلاً واحداً، زار عدداً من النوادي الليلية في سيول. واعتباراً من ٩ مايو، أُغلقت جميع مرافق الترفيه الليلية في جميع أنحاء العاصمة الكورية الجنوبية، بعد أن أثار التفشّي المفاجئ مخاوف من اندلاع موجة ثانية من الوباء.

وباختصار، يُؤكّد الدكتور **روبرت ريدفيلد**، مدير مراكز مكافحة الأمراض واتقائها بالولايات المتحدة الأمريكية، أن هناك خطراً كبيراً من فتح الاقتصادات الوطنية في وقتٍ قريب جداً؛ لأنه قد يُشعل موجة ثانية من عدوى فيروس كورونا. وفي الواقع، يعتقد الدكتور ريدفيلد أن هذه الموجة الثانية يُمكن أن تكون أكثر خطورة؛ إذ إن هناك احتمالاً أن يكون هجوم الفيروس في فصل الشتاء القادم أكثر شراسة من الذي يشهده العالم حالياً؛ لأنه سيحدث خلال موسم الإنفلونزا العادي.

صارمة، تمنع الجماهير من حضور المباريات، وتُلزم اللاعبين بإجراء اختبار فيروس كورونا. ولكن، بعد أن أثبتت نتائج الاختبارات إصابة لاعبين بالفيروس، أُجبر نادي «دينامو درسدن»، الذي يلعب في دوري الدرجة الثانية الألماني لكرة القدم، على وضع فريقه بالكامل وطاقم التدريب في عزلة لمدة أسبوعين. وتكمن المشكلة في أنه حتى مع عدم حضور المشجعين المباريات، فإن هناك قرابة ٣٠٠ شخص، من بينهم اللاعبين والموظفون والمسؤولون، سيُوجدون في الملاعب أو حولها خلال أيام المباريات، وسيؤدّي هذا إلى وجود أعداد كبيرة من الأشخاص الذين إذا أُصيبوا بفيروس كورونا فيمكن أن يُمثلوا شرارة لإطلاق موجة ثانية من العدوى.

وحتى في دول، مثل كوريا الجنوبية، التي نجحت في السيطرة على الموجة الأولى من تفشّي فيروس كورونا؛ من خلال تطبيق نظام «اختبار، وتتبع، وعزل»، فإن المسؤولين

ماذا كانت جائحة إنفلونزا الخنازير؟



أطلق الاسم الشائع: **إنفلونزا الخنازير** (H1N1) على الفيروس الذي تسبب في تفشّي الإنفلونزا عالمياً بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقد اكتُشف الفيروس أول مرة في المكسيك في أبريل ٢٠٠٩م، ومن يومها بات يُعرف باسم: إنفلونزا الخنازير كونه يشبه فيروسات الإنفلونزا التي تصيب الخنازير. بعد التفشّي المبكر للفيروس في أمريكا الشمالية في أبريل ٢٠٠٩م، انتشر الفيروس بسرعة في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي أعلنت فيه منظمة الصحة العالمية أن الفيروس يُعدّ جائحةً في يونيو ٢٠٠٩م، ثبت بالتحاليل المعملية وجود إصابات مؤكّدة بالفيروس في ٧٤ دولةً وإقليمياً. وخلافاً لأنماط الإنفلونزا الموسمية العادية، تسبب الفيروس الجديد في ارتفاع مستويات العدوى الصيفية في نصف الكرة الشمالي، وشهد درجات أعلى من النشاط

خلال الأشهر الباردة في هذا الجزء من العالم. وقد أدّى الفيروس الجديد أيضاً إلى أنماطٍ من الموت والمرض لا تسببها عدوى الإنفلونزا عادةً. فقد حدث معظم الوفيات بسبب وباء الإنفلونزا هذا بين الشباب، ومن بينهم أشخاص كانوا يتمتعون بصحة جيدة. وشأنه، شأن فيروس كورونا المستجد، كان السبب في العديد من الحالات الشديدة، هو الالتهاب الرئوي الفيروسي، وهو أصعب علاجاً من الالتهاب الرئوي البكتيري المرتبط عادةً بالإنفلونزا الموسمية. وفي ١٠ أغسطس ٢٠١٠م، أعلنت منظمة الصحة العالمية انتهاء الوباء رسمياً.

المصادر: منظمة الصحة العالمية؛ هيئة الخدمات الصحية الوطنية.

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقتٍ حرجٍ. وقد استجابت الحكوماتُ للوباء المتزايد من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»، الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعةٍ متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقالٌ لجان فرانسوا سيزنيك، زميل أول غير مقيم، بمركز الطاقة العالمية في المجلس الأطلسي، الولايات المتحدة الأمريكية. يتناولُ سيزنيك في مقاله أولويات التنمية السعودية بعد فيروس كورونا المستجد، وفيما بعد حرب الأسعار. وفي التقرير أيضاً مناقشةٌ لسمية فطاني، باحثة في العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، حول فيروس كورونا وداعش من خلال مقارنة الخطاب القومي. وفي التقرير كذلك مقالٌ للاقتصادي بيتر شومان، المستشار الخاص لأحد رجال الأعمال السعوديين، وكان يعمل سابقاً في المديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوروبية. ويتناولُ شومان في مقاله زيادة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية من جهة تعلُّقها بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لترشيد المالية العامة.

أولويات التنمية السعودية بعد فيروس كورونا المستجد، وفيما بعد حرب الأسعار

جان فرانسوا سيزنيك



جان فرانسوا سيزنيك

زميل أول غير مقيم، بمركز الطاقة العالمية في المجلس الأطلسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقع منتجو النفط والغاز الخليجيون في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م فيما يشبه إعصاراً أثار سلسلةً من الأحداث السلبية. فقد تسببت جائحةُ فيروس كورونا، بالتوازي مع العرض المفرط لأسواق النفط، ومع حرب أسعار النفط التي زادت الوضع سوءاً، في تدمير الطلب على المحروقات، الأمر الذي وجَّه ضربةً قاسيةً لدول الخليج. فعجزت الميزانية، الذي كان من المُتوقَّع بالفعل أن يكون كبيراً بشكل استثنائي قبل الأزمة، سوف يتضح الآن ليصل إلى مئات المليارات من الدولارات الأمريكية. وتلبية التزاماتها واحتياجاتها المالية، فإن على دول الخليج أن تتخذ بعض القرارات شديدة الصعوبة؛ إذ يجب عليها زيادة احتياطياتها النقدية، وإلغاء المشروعات الكبيرة، وزيادة الضرائب، وقد تلجأ مع ذلك إلى الاقتراض على نطاقٍ واسع.

وتعدُّ المملكة العربية السعودية الأفضل استعداداً من بين الدول الأخرى المنتجة للنفط؛ فهي تمتلك أكثر من ٤٧٠ مليار دولار من الاحتياطيات شبه النقدية. ومع ذلك، فإن العجز المتوقَّع في الميزانية، والمتطلبات الطموح لرؤية السعودية ٢٠٣٠، والنفقات العسكرية المتكررة؛ ستؤدي إلى استنزاف هذه الاحتياطيات بسرعةٍ كبيرة. وقد أعلنت المملكة بالفعل عن فرض زيادات كبيرة في ضريبة القيمة المضافة، وتخفيضات في الدعم والنفقات على بعض المشروعات. وأعلنت كذلك



أنها ستسحب ٣٠ مليار دولار من احتياطياتها، وستتقترض مبالغ كبيرة من الأسواق العالمية. وبشكل عام، يبدو أنه لا مفر من أن تُضطر المملكة العربية السعودية إلى مراجعة أولوياتها التنموية بهدف التركيز فقط على الاستثمارات المؤكدة والأمنة، بالإضافة إلى المشروعات ذات التدفقات النقدية الموثوقة. وقد يتعين عليها مراجعة خطط تطوير بعض المناطق والصناعات، التي ربما لا تكون ذات جدوى في عصر ما بعد فيروس كورونا المستجد.

وبهدف تحديد المشروعات التي تستحق أن يُوجَّه إليها التمويل اللازم، قد يُضطرُّ صنَّاع القرار إلى إخضاع الخطط الحالية للفحوصات الحرجة واختبارات الضغط؛ لاختيار المشروعات التي يمكن للمملكة أن تستفيد منها اليوم، وتعليق تلك التي تفشل في هذه الاختبارات. إن التركيز على الصناعات والمشروعات ذات الميزات الطبيعية من شأنه أن يمنح المملكة مكانة في البيئة الاقتصادية العالمية القادمة، والتي ستكون شديدة القسوة. تتمتع المملكة العربية السعودية بمزايا مهمة وواضحة؛ فلديها جزيئات

الكربون الأقل تكلفةً في العالم، ومواطنون من الشباب أصحاب الأعمال الريادية، وهي، حتى يومنا هذا، ذات مصادر كبيرة لرأس المال. يُضاف إلى ذلك ميزة طبيعية أخرى؛ تتمثل في وجود أكبر المزارات الدينية في العالم في المملكة وتحت إدارتها.

وعلى مدار الأربعين عاماً الماضية، طوّرت المملكة صناعاتها الكيماوية مستندةً إلى وصولها إلى جزيئات الكربون الأقل تكلفةً. وقد أصبحت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة عالمية كبرى، يُضاف إلى ذلك توسيع شركة أرامكو السعودية دائرة نشاطها بعيداً عن مجرد إنتاج النفط الخام. وقد أصبحت منتجات وأبحاث الكيماويات والأسمدة السعودية ذات شهرة في جميع أنحاء العالم. وتنشط في المملكة العديد من الشركات الخاصة التي تُنافس بنجاح في السوق العالمية للمواد الكيماوية وما يتعلق بها من خدمات متقدمة. ومن ثم، يمكن لجميع الشركات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالكيماويات المتقدمة والأسمدة والمعادن، والتي لها بالفعل قاعدة قوية في المملكة، أن تُصبح مصدراً رئيساً للنمو. هذا، وتمتلك المملكة العربية السعودية كذلك قاعدةً ممتازة من المهندسين ومراكز الأبحاث ورأس المال والخبرة؛ لتعزيز وجودها بفاعلية في الأسواق العالمية.

وفيما يشبه استجابةً بديهية للحدث، أجبرت الصعوبات الحالية المتعلقة بأسواق النفط وتدمير الطلب على الصادرات الرئيسية للبلاد، المملكة العربية السعودية على إلغاء أو تعليق الكثير من المشروعات التي اعتبرها الكثيرون تَضُبُّ في اتجاه «التنوع». ومع ذلك، فإن التنوع سينجح على الأرجح إذا وُجَّه إلى المنتجات النفطية النهائية. ولا بُدَّ للتطوير الناجح المتحفظ أن يتجنَّب السياحة غير الدينية، أو الترفيه، أو التصنيع العسكري، الذي سيلتهم الاحتياطيات النقدية للبلاد، ويُحوَّل الأموال فقط إلى مُقدِّمي الخدمات والتقنيات غير السعوديين. ومن ناحية أخرى، سيحدث التنويع الحقيقي بتفعيل جميع أنشطة البحث والتطوير المتقدمة المرتبطة بالمنتجات النهائية من الهيدروكربونات، وكذلك الصناعات والخدمات ذات الصلة.

ويمكن للاقتصاد الجديد أن يعتمد على استخدام الطاقة المتجددة، والتي يمكن أن تدعم تحويل جزيئات الكربون إلى مواد كيماوية متقدمة، والتعدين، وإنتاج المعادن. ومن شأن هذا أن يزيد الإيرادات، بالبعد عن مجرد إنتاج النفط الخام، والتوجُّه إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وفي الختام، قد يكون للأزمة الحالية جانباً إيجابياً، إذ ستُجبر المملكة على مراجعة الرؤية المستقبلية. وقد تكون الرؤية الجديدة أقلّ بريقاً، لكنها، على الأرجح، ستضمن أن تتطوّر المملكة لتصبح «ألمانيا الشرق الأوسط».

فيروس كورونا المستجد وداعش: مقارنة الخطاب القومي

سمية فطاني



سمية فطاني

باحثة في العلوم الاجتماعية،
المملكة العربية السعودية.

استجابت الحكومات في جميع أنحاء العالم لتداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الأشهر الثلاثة الأولى؛ فكان أن اعتمد البعض تدابير عزل شديدة، في حين اتخذ البعض الآخر تدابير أكثر هدوءاً. ومع ذلك، فمنذ أن صنفت منظمة الصحة العالمية الفيروس على أنه جائحة عالمية، لاحظنا وجود اتجاه عالمي متشابه في ردود الفعل المجتمعية؛ إذ أكد العديد من الحملات الوطنية مسؤوليات المواطنين الأفراد وواجباتهم تجاه مجتمعاتهم وبلدانهم. ففي دول شرق آسيا، يُعد ارتداء الأقنعة في الأماكن العامة رمزاً للتضامن والواجب المدني، مع إرساء لمبدأ أن لكل شخص دوراً في «قطع سلسلة العدوى». ولارتداء القناع أيضاً اعتباراً ثقافية وتاريخية؛ فعلى سبيل المثال، بدأ ارتداء القناع في الصين منذ أكثر من قرن، بوصفه طريقة لمكافحة الطاعون الرئوي عام 1910م. ووفقاً لما ورد في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن ارتداء القناع يُعد علامة على الحداد الطبية والاعتزاز بمنتجاتها.

ظهر أيضاً خطاب آخر ترددت أصداؤه بين قدامى المحاربين، الذين يقارنون الوباء الحالي بالحملات الوطنية في زمن الحرب، وينظرون إلى فيروس كورونا المستجد على أنه «جيش غير مرئي»، ويرسمون أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والصراعات السابقة. فهم يرون، على سبيل المثال، أن الآثار التي يتركها فيروس كورونا على الممارسين الطبيين في الخطوط الأمامية، جسدياً وذهنياً؛ تُشبه تلك الآثار الجسدية والعقلية التي خلفها الصراع على الجنود المشاركين في حروب القرن العشرين.

وقد ضُحِم ذلك من خلال سردٍ يُضفي ملامح «البطولة» على الممارسين الطبيين في الخطوط الأمامية. ففي المملكة المتحدة (وأماكن أخرى في أوروبا) ظهرت حملات شعبية تُشجّع الناس على إظهار دعمهم لموظفي «الخط الأمامي» بشكلٍ جماعي؛ من خلال الوقوف أمام منازلهم كل يوم خميس في الساعة 8 مساءً، و«التصفيق لمُقدّمي الرعاية» في خدمة الصحة الوطنية. وقد انطلقت أنشأ هذا هالة مضيئة تبدو غير سياسية حول الرعاية الصحية في أثناء الجائحة. وقد انطلقت حملة مشابهة في المملكة العربية السعودية، تُشجّع الناس على ترديد النشيد الوطني على أسطح المنازل؛ ما يُظهر تضامنهم مع الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين يُنظر إليهم على أنهم «أبطالٌ وطنيون» في معركة الدولة ضدّ الفيروس.

إلا أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كانت لهم وجهة نظر أخرى. ففي التاسع من أبريل في مخيم «الهلول» في سوريا - وهو معسكر يضم عدداً من معتقلي داعش - سأل مراسلٌ صحفي زوجة «داعشي» عن فيروس كورونا، فكان ردّها [بالعربية]: «هذا المرض لا يصيبنا، لأننا نتقي الله ونصلي ونصوم. أما المتضررون منه فقد ظلموا العالم، وظلموا السجناء، وظلموا إخواننا. لم يمُت مسلمٌ من الفيروس، ولم يُؤثر إلا على الكفار». وعندما أعلمها المراسل أن أفراداً



مسلمين ماتوا بسبب الفيروس، أجابت: «هؤلاء مسلمون ظالمون، لا أقول إن جميع المسلمين أناس عادلون». وأضافت امرأة محتجزة أخرى: «أولئك الذين تُشير إليهم ليسوا مسلمين، أولئك الذين ماتوا بسبب الفيروس هم من الكفار؛ فهذا الفيروس جندي أرسله الله نصرَةً لنا». وبينما ترى الدول في فيروس كورونا «عدوًّا» لرفاهية مجتمعاتها واقتصاداتها، فإن داعشاً تعتبره أداة «النصر الذي طال انتظاره». وفي الواقع، فإن أيديولوجية داعش تعتمد - بشكل كبير - على إثارة مشاعر الحرب المقدسة ضدّ الغرب، وتوسعة فكرة «العدو» لتشمل البلدان الإسلامية التي «تتعاون» مع الغرب، وتُشكّل جزءاً من «مشروع العولمة».

ومنذ هزيمتها الإقليمية، كان نشاط داعش المادي مُعلّقاً، على الرغم من أن دعايتها كانت تحاول استعادة الزخم. وينظر العديد من مقاتلي داعش إلى الجائحة العالمية الحالية باعتبارها فرصة، ليس لجذب الانتباه فحسب، ولكن أيضاً لاستغلال المخاوف التي أثارها الوضع الحالي لشن الهجمات. وقد أصدرت نشرة داعش الإخبارية «النبأ» في البداية إنفوجرافيك ينصح أتباعها بكيفية التعامل مع الوباء. وعلى الرغم من أن معظم التعليمات تركزت على النظافة الشخصية؛ مثل تغطية الوجه عند العطس (مدعومةً بنصوص دينية)، فقد نصح الإنفوجرافيك أيضاً بعدم السفر إلى أوروبا، واصفاً إيّاها بـ«أرض الوباء»، وذلك بعد أسبوعٍ من إعلان منظمة الصحة العالمية أوروبا بؤرةً للوباء. وقد جاء ذلك مقترناً برسالةٍ إلى أتباع داعش الذين يعيشون بالفعل في الغرب، تحثهم على «شن هجمات في أثناء وجودهم هناك».

لقد أتاح انتشار فيروس كورونا لداعش وأتباعها فرصةً لتعزيز أجندتهم، سواء من خلال التواصل الأيديولوجي، أو من خلال التخطيط للهجمات الجسدية، ومن ثمّ تعزيز مفهومها عن أتباع داعش بوصفهم منتصرين للإسلام، وعن فيروس كورونا بوصفه «من جنود الله». فعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة «الغارديان» أنه في 15 أبريل، اعتقلت الشرطة الألمانية أعضاء من داعش مُشتبهاً بهم، متهمين بالتخطيط لقصف منشآت عسكرية أمريكية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التصور الداعشي للفيروس لا ينطبق على جميع الجماعات الإسلامية المُسلحة، وأنه خاصٌ بداعش فقط. فالقاعدة، على سبيل المثال، لديها نظرةٌ عن الوباء تختلف عن نظرة داعش، وفي تعليقٍ من ست صفحات أصدرته القاعدة لأتباعها، أُكدت أن الوباء هو نتيجة للخطايا والفساد الأخلاقي.

ومن الواضح أن داعشاً تطمحُ إلى الاستفادة من الوباء في محاولة لاستعادة الاهتمام الدولي؛ فالتنظيمُ يحاول العودة إلى الحياة بعد خسائره الإقليمية. ومن ثمّ، فإن هناك العديد من الآثار السياسية التي يجبُ على العالم النظرُ إليها بعين الاعتبار، خاصةً فيما يتعلق بالأمن العالمي في أثناء الوباء الحالي وبعده.

المملكة العربية السعودية ترفع ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٥٪: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لترشيد المالية العامة

بيetro شومان



بيetro شومان

المستشار الخاص لأحد رجال الأعمال السعوديين، وكان يعمل سابقاً في المديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوروبية.

أعلن وزيرُ المالية السعودي محمد الجدعان، في ١١ مايو ٢٠٢٠م، عن رفع ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٢٠م. وهو إجراءٌ يهدفُ إلى معالجة الضربة المالية الناجمة عن الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا العالمية، وانخفاض أسعار النفط. يُمثّل قطاع النفط السعودي نحو ٨٧٪ من إيرادات ميزانية الحكومة السنوية، وقراءة ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، تُدوول خام برنت بين ٦٩-١٩ دولاراً أمريكياً للبرميل، بمتوسط ٣٨ دولاراً، وهو أقل بكثير من سعر التعادل المالي المطلوب، الذي لا يقل عن ٨٠-٨٣ دولاراً. وقد تراجعت عائدات النفط إلى ٣٤ مليار دولار؛ ما أدّى إلى انخفاض إجمالي إيرادات الميزانية السعودية بنسبة ٢٢٪. في أبريل، انخفض خام برنت إلى ١٨ دولاراً أمريكياً، وهو أدنى سعر يصل إليه منذ ١٨ عاماً. ويتداول حالياً عند قرابة ٣٠ دولاراً. ولا يزال سعر ٥٠ دولاراً أقل من عتبة التعادل المطلوبة عند ٨٠ دولاراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإغلاق، والتعليق، وقيود السفر، وانخفاض النشاط الاقتصادي العام، تسببت في انخفاض الإيرادات غير النفطية؛ مثل عوائد الضرائب، أو السياحة الوافدة على سبيل المثال، ومنها الحج الديني المريح، ومن المتوقع أن تواصل الانخفاض، على الأقل حتى نهاية العام. وقد كان الحج والعمرة يُمثّلان مصدراً رئيساً للدخل المالي، إذ يُسهمان حالياً بـ ١٢ مليار دولار من الإيرادات تقريباً، أو ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، اختلف المشهدُ تماماً: فقد أُوقفت العمرة، ولم يتقرر مصيرُ الحج بعد. وحتى لو استؤنفت السياحة الوافدة، سواء السياحة العادية أو الدينية، في وقت لاحق من هذا العام، فإن عدم اليقين العام المقترن بقيود السفر، بالإضافة إلى التدابير الوقائية والاحترازية الصارمة، سيؤدّي إلى انخفاض كبير في أعداد الزوّار، ومن ثمّ، ستتنخفض الإيرادات المالية. ومن ناحيةٍ أُخرى، ارتفع الإنفاق بسبب النفقات غير المُخطّط لها في قطاع الرعاية الصحية، والمبادرات الحكومية المُتخذة لدعم الاقتصاد المحلي. وفي مارس، لجأت المملكة العربية السعودية إلى احتياطاتها من العملات الأجنبية، وسحبت ٢٣ مليار دولار، وهو أكبر سحب من الاحتياطي في تاريخ البلاد. وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، سجلت المملكة عجزاً في الميزانية قدره ٣٤,١٠٧ مليار ريال سعودي؛ أي ما يُعادل ٩,٠٧ مليار دولار أمريكي.



ترشيء المالية العامة:

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان إن «كل هذه التحديات خفّضت إيرادات الدولة، [و] ضغطت المالية العامة إلى مستوى يصعب التعامل معه». ولعلاج آثار الضربة المالية وحماية الاقتصاد ككلّ، فإن الأمر لا يتطلب «تخفيضات الإنفاق» فحسب، بل يتطلب أيضاً «إجراءات صارمة وقوية جداً [طويلة الأجل]».

وقد أوصى صندوق النقد الدولي بأن تُضاعف المملكة العربية السعودية ضريبة القيمة المضافة لديها من ٥٪ إلى ١٠٪. وفي النهاية، زادت المملكة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف، من ٥٪ إلى ١٥٪، اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٢٠م. ويمكن أن تُؤدّي زيادة الضريبة إلى ١٥٪ إلى تحقيق إيرادات سنوية غير نفطية إضافية تصل إلى زهاء ٢٤-٢٦,٥ مليار دولار أمريكي (مؤسسة تيليمر)، أو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مؤسسة موديز). ويعتقد بعض المحللين أن مثل هذه الخطوات الأحادية قد تجعل البلاد أقلّ قدرة على المنافسة مع جيرانها إلى حدّ ما. وقد استبعدت الإمارات زيادة ضريبة القيمة المضافة. وقالت البحرين: إنه من غير المرجّح أن تُرفع ضريبة القيمة المضافة قريباً. ولم تُطبّق الكويت وعمان وقطر ضريبة القيمة المضافة بعد. وقال وزير المالية السعودي: إن هذا إجراء «مؤلم ولكنه [...] ضروري».

وللمساعدة في التخفيف من حدة عجز الميزانية في البلاد، ستُتخذ عدّة تدابير «مؤلمة» أخرى؛ فسُتعلّق علاوات بدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة، والتي تبلغ ألف ريال سعودي شهرياً بحلول الأول من يونيو ٢٠٢٠م. وقد طُلب من بعض الوكالات تقديم مقترحات لتخفيضات لا تقل عن ٢٠٪ على ميزانياتها. وبهدف توفير إيرادات تبلغ قيمتها نحو ٦,٦ مليار دولار أمريكي، ستُلقى بعض المخصصات، بالإضافة إلى بعض النفقات التشغيلية والرأسمالية لبعض الوكالات الحكومية، أو تُخفّض، أو تُعلّق. وستُمدد الجدول الزمني لبعض المشروعات العملاقة، ومن بينها مشروع البحر الأحمر، ومشروع القديّة. وقد شكّلت لجنة لدراسة وتقديم التوصيات بشأن جميع المزايا المالية المدفوعة لموظفي القطاع العام.

ومن المُتوقّع اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان الاستقرار المالي الكافي على المدى الطويل؛ من خلال الإيرادات غير النفطية. ومن بين الإجراءات المحتملة: زيادة رسوم الحج والعمرة؛ وزيادة رسوم التأشيرات السياحية؛ وزيادة رسوم المغتربين؛ وإدخال ضرائب جديدة، أو زيادة الضرائب الموجودة؛ وخفض عتبة تسجيل ضريبة القيمة المضافة الإلزامية؛ وخفض تحويلات الرعاية الاجتماعية؛ وخفض أجور القطاع العام للموظفين الجُدّد؛ وخفض المكافآت، ومدفوعات العمل الإضافي، والمزايا الأخرى لموظفي القطاع العام؛ وتحسين بروتوكولات تحصيل الإيرادات. ومن



المُرجح أن نرى المزيد من الخصخصة في جميع أنحاء البلاد. ويُمكن للمملكة العربية السعودية أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار تحسين أجهزتها الحكومية؛ ما يجعلها أقرب إلى المعايير الدولية، من خلال جعلها أقل بيروقراطية، وأصغر حجماً، وأكثر مرونةً.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

على المدى القصير: من المُرجح أن ترتفع أسعارُ المواد الاستهلاكية؛ فمن المحتمل ألا تستوعب معظم الشركات العبء الضريبي الإضافي، بل ستلقيه على كاهل عملائها. ومن غير المُرجح أن تُساعد ضريبةُ القيمة المضافة المُزادة ميزانية هذا العام، بل إن زيادة الضريبة ثلاثة أضعاف في هذا الوقت ستُضيف آثاراً سيئةً إلى التأثير الاقتصادي السلبي الناجم عن كلٍّ من الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط. قبل الإعلان عن زيادة الضريبة بوقتٍ قصير، أمرت الحكومة بتوزيع ١,٨٥ مليار ريال سعودي على مواطنيها من مستحقي الضمان الاجتماعي: ألف ريال سعودي لكل أسرة، بالإضافة إلى ٥٠٠ ريال سعودي لكل معيل. بالإضافة إلى ذلك، أُعلن عن خفض أسعار البنزين المحلية لشهر مايو: فُخِّض سعر الوقود (٩١) من ١,٣١ ريال سعودي إلى ٠,٦٧ ريال سعودي للتر، وُخِّض الوقود (٩٥) من ١,٤٦ ريال سعودي إلى ٠,٨٢ ريال سعودي للتر.

على المدى المتوسط: من المُرجح أن تُواصل أسعارُ المواد الاستهلاكية الارتفاع. ومن المُرجح أن يُواجه المواطنون المزيد من التخفيضات في مزايا الرعاية الاجتماعية. وستزداد القوة العاملة النسائية؛ ليس فقط لأن هذا مُدرجٌ على جدول أعمال الحكومة، ولكن أيضاً لأن المواطنين سيرون ضرورة الحصول على دخلٍ إضافي للأسرة. وسيحدث تحوُّلٌ من التوظيف في القطاع العام إلى التوظيف في القطاع الخاص. وعلى القوى العاملة المحلية أن تستثمر في المهارات لتظلَّ قادرةً على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، من المُرجح أن تُحقِّق الحكومة استقراراً مالياً أكبر، فمن جهةٍ ستزيد الإيرادات الضريبية، ومن جهةٍ أخرى سينخفض بعض النفقات غير الضرورية. وبشكل عام، فإن من المُرجح أن يُصبح الاقتصاد أكثر تنافسيةً إذا ما أُزيلت منه التشوهات غير الضرورية.

ومجمل القول: إن من المهم ترشيد المالية العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ومع ذلك، من المهم بالقدر نفسه أن يتكيف المواطنون مع التدابير الجديدة؛ لتحقيق الازدهار الاجتماعي على المدى الطويل.